



CAIRO INSTITUTE
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والعشرون
البند الرابع

حقوق الإنسان في البحرين

سرعان ما تدهورت حالة حقوق الإنسان في البحرين على مدار السنوات القليلة الماضية، لاسيما عقب الثورة الديمقراطية التي بدأت في فبراير/شباط ٢٠١١. وفي سياق الإفلات من العقاب على الصعيدين المحلي والدولي، تستمر الحكومة البحرينية في تصعيد حملتها ضد المتظاهرين السلميين، بينما تظل الحريات المدنية، بما في ذلك حرية التعبير، حرية الصحافة، الحق في التجمع وتكوين الجمعيات، وحرية الدين والمعتقد عرضة لانتهاكات خطيرة. إذ تستمر قوات الأمن في استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين أثناء مواجهة المظاهرات المؤيدة للديمقراطية.

من جانبه قام مركز البحرين لحقوق الإنسان بتوثيق العديد من الحالات الأخيرة لاعتقال المواطنين تعسفيًا على أساس اتهامات تتعلق بحرية التعبير، فضلاً عن تعرضهم للاعتقال، والتعذيب والمحاكمات غير العادلة والتي انتهت بأحكام قاسية في حالات عديدة، هذا بالإضافة إلى فرض قيود على الحريات المدنية، بما في ذلك حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وبعض الممارسات الدينية. وفي السياق نفسه تستمر عمليات الاتجار بالبشر وفرض القيود على حقوق العاملين الأجانب في البحرين، يأتي هذا كله في ظل تمتع المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان - لاسيما ذوي المناصب العليا في الحكومة - بضمانات الإفلات من العقاب، بل ترقيتهم ومكافأتهم في بعض الحالات.

كانت حكومة البحرين قد تعهدت بتنفيذ إصلاحات جذرية في العديد من المناسبات، فعلى سبيل المثال تعهد الملك حمد بن عيسى الخليفة، بتنفيذ توصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ حول بعض الانتهاكات، ذلك التقرير

الذي خلص إلى أن قوات الأمن قد ارتكبت انتهاكات خطيرة، وواسعة النطاق ومنهجية ضد المتظاهرين أثناء قمعها للمظاهرات المؤيدة للديمقراطية خلال فبراير/شباط ومارس/أذار ٢٠١١، تضمنت تلك الانتهاكات آلاف الاعتقالات التعسفية، والتعذيب الممنهج وإساءة معاملة المحتجزين، وحرمان المتهمين من ضمانات المحاكمات العادلة. وفي سياق آخر صرح صلاح علي وزير الدولة البحريني لحقوق الإنسان بأن الحكومة قبلت بالكامل ١٤٣ من بين ١٧٦ توصية، هي توصيات الاستعراض الدوري الشامل الصادرة في ١٢ سبتمبر/أيلول، في حين رفضت ٢٠ توصية أخرى. وتضمنت التوصيات التي قبلتها البحرين أكثر من عشرة توصيات تطالب الحكومة بمحاسبة قوات الأمن على انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك القتل غير المبرر وإساءة معاملة المعتقلين في السجون الحكومية، كما دعت توصيات أخرى إلى الإفراج الفوري عن السجناء المدانين لمجرد ممارسة حقوقهم في التجمع السلمي وحرية التعبير خلال المظاهرات المؤيدة للديمقراطية في فبراير/شباط ومارس/أذار ٢٠١١.

إن الإصلاحات المُنفّذة من قبل الحكومة حتى الآن سطحية إلى حد كبير، وهناك العديد من الانتقادات واسعة النطاق الموجهة للحكومة البحرينية لتراخيها في تنفيذ تلك الإصلاحات، وذلك من قبل المجموعات الوطنية والمجتمع الدولي، واصفين إياها بأنها غير حقيقية وغير صادقة. فعلى مدار العامين ونصف العام الماضي، أخفقت الحكومة البحرينية في الوفاء بتعهداتها بالنهوض بحالة حقوق الإنسان في الدولة، من خلال تنفيذ التوصيات الصادرة عن كل من الاستعراض الدوري الشامل واللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق. بل والأسوأ من ذلك، أن الحكومة اتخذت مؤخرًا إجراءات تهدف إلى إضفاء شرعية على انتهاك وقمع حقوق الناشطين والمتظاهرين. وقد تضمنت التوصيات الصادرة عن الدورة الاستثنائية للجمعية الوطنية، والتي عقدت مؤخرًا لمناقشة فرض عقوبات أشد بموجب قانون عام ٢٠٠٦ بشأن حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية، منها زيادة فترة الاعتقال أو إلغاء المواطنة لأي شخص أُدين "بارتكاب عمل إرهابي أو التحريض عليه" -وهو شرط يمكن استخدامه بسهولة ضد المتظاهرين أو الناشطين- كما تضمنت تلك التوصيات حظر الاعتصامات السلمية، والمسيرات والتجمعات في العاصمة منامة، وأخيرًا في ٣١ يوليو/تموز ٢٠١٣، تم إصدار قرار ملكي بتعديل القانون السابق ذكره وفقًا لتلك التوصيات.

ويمكن اعتبار ما يحدث حاليًا على أرض الواقع في البحرين عودة غير رسمية إلى دولة القانون العرفي. إذ رصد ووثق مركز البحرين لحقوق الإنسان عدة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان لا تزال قوات الأمن ترتكبها، وتضاهي في قسوتها وطبيعتها تلك الممارسات الإجراءات التي سبق

واتخذتها تلك القوات خلال الأشهر الثلاثة لما يسمى بـ "حالة السلامة الوطنية" خلال عام ٢٠١١، واعتبرت في بعض الحالات أسوأ منها. وتشتمل الأمثلة على تلك الممارسات ما يلي:

- قيام رئيس الوزراء بزيارة ضابط الشرطة مبارك بن حويل، الذي اتهم بالتعذيب وتمت تبرئته، ليشكره على عمله ويؤكد إفلاته من العقاب.
- ازدياد عمليات اعتقال نشطاء حقوق الإنسان، والمصورين والمدونين، وتعذيبهم.
- المداومة العشوائية للمنازل، والقيام بهجمات على السكان والتعدي عليهم، وتخريب الممتلكات وسرقة الأموال والمقتنيات النفيسة.
- الاعتقال التعسفي للأشخاص - غالباً في الصباح الباكر - فضلاً عن ضربهم وضرب ذويهم، وتخريب محتويات منازلهم، وعدم الكشف عن مصائرهم أو إنكار اعتقالهم لفترات من الوقت.
- استخدام نقاط التفتيش المنتشرة في القبض من خلالها على المارة المشتبه في تأييدهم للمعارضة أو على أساس ديانتهم.
- استخدام الأسلاك الشائكة في فرض الحصار على بعض المناطق لمنع السكان من ترك أحيائهم والانضمام إلى الاحتجاجات المركزية، بينما تقوم أعداد الكبيرة من قوات الأمن ودوريات المشاة الراجلة بترويع السكان ونشر الخوف بينهم.
- الاستخدام واسع النطاق، والمكثف وغير المبرر للبنادق المعبأة بالرصاص ضد المدنيين والمتظاهرين السلميين.
- اقتحام السيارات والممتلكات الخاصة للمواطنين لسرقة الهواتف المحمولة والأشياء الثمينة الأخرى.
- الاستخدام المفرط للغاز المسيل للدموع، بما في ذلك إلقاء القذائف عمداً على المنازل، فقد كان الغاز المسيل للدموع هو السبب الرئيسي وراء وقوع حالات وفاة نتيجة انتهاكات الحكومة خلال العام الماضي ونصف العام الماضي.
- منع التجمعات السلمية والمسيرات باستخدام القوة المفرطة والعنف الوحشي ضد المتظاهرين.
- الهجوم على مساجد الشيعة وأماكن العبادة وتخريبها.

توصيات لمجلس حقوق الإنسان

١. تبني قرار من شأنه:

- إدانة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في البحرين ودعوة السلطات البحرينية إلى بدء تحقيقات مستقلة وغير متحيزة في تلك الانتهاكات، بما في ذلك مزاعم التعذيب في المعتقلات.
- حث البحرين على إطلاق سراح كافة المسجونين جراء ممارستهم لحقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي.
- التعبير عن الأسف بسبب تأجيل زيارة المقرر الخاص المعني بالتعذيب لمرّة أخرى، ودعوة البحرين للتعاون مع الإجراءات الخاصة كما تم التعهد سابقاً، وبشكل خاص من خلال تيسير زيارات المقرر الخاص المعنيين بالتعذيب، وحرية تكوين جمعيات والتجمع، وحالة المدافعين عن حقوق الإنسان.
- الترحيب بعمل اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق والدعوة إلى تنفيذ توصياتها بسرعة، لاسيما تلك التي تتعلق بالمساءلة.
- مناشدة البحرين الموافقة على برنامج للتعاون مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.
- مطالبة مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتقديم تقرير عن تنفيذ القرار في جلسة لاحقة للمجلس.

٢. الضغط على الحكومة البحرينية لتنفيذ ما يلي:

إنهاء الفوري للانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان

- إنهاء القمع العنيف للاحتجاجات على الفور، والتوقف نهائياً عن الاستخدام المفرط للخرطوش والغاز المسيل للدموع، والاعتراف بالحق الأساسي في حرية التجمع.
- الإفراج غير المشروط عن السجناء السياسيين، ووضع حد لممارسات التعذيب، والاعتقال التعسفي والحبس بمعزل عن العالم الخارجي.
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إعادة العاملين والموظفين المفصولين تعسفياً من عملهم جراء ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير، والرأي السياسي والتجمع السلمي.

- التأكيد من أن العاملين الذين تم فصلهم على نحو غير شرعي بسبب آرائهم السياسية تمت إعادتهم إلى المناصب نفسها وتبعًا للعقود نفسها، وأنه سيتم تعويضهم بشكل كامل والتوقف عن توقيع التعهدات التي يتعهدون فيها بعدم المشاركة في أية منظمات سياسية أو مدنية.
- إنهاء المضايقات والترهيب بحق المدافعين عن حقوق الإنسان، والنشطاء السياسيين والصحفيين.
- السماح بوصول الصحفيين المحليين والدوليين إلى النشطاء، وأماكن الاحتجاجات، والمستشفيات والمؤسسات العامة الأخرى.
- سحب كافة فصائل الجيش فورًا من مجمع السليمانية الطبي، والسماح للمواطنين بالحصول على الرعاية الطبية دون الخوف من ارتكاب أعمال انتقامية ضدهم.
- منح تعويضات لأسر هؤلاء الذين قتلوا أو أصيبوا بالعجز بسبب إصابات خطيرة.
- الشروع في إنشاء مركز لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب.

إعادة إنشاء نظام قضائي مستقل

- إنشاء نظام قضائي يعمل باستقلالية، من الناحيتين المالية والإدارية، ويتسم بعدم التحيز والشفافية في فعالياته، وكذا التأكيد من عدم استخدامه مرة أخرى كأداة سياسية للدولة.

معالجة الأسباب الجذرية للصراع

- تيسير المصالحة السياسية في شكل تحول ديمقراطي.
- التأكيد والاعتراف بأن أفضل حماية لحقوق الإنسان هي وجود نظام سياسي ديمقراطي يضمن المساءلة والشفافية.
- تضمين قادة المعارضة الذين تم حبسهم ومعاملتهم معاملة سيئة بسبب نضالهم من أجل الديمقراطية في أية خطط للمصالحة.